زيلينسكي يطالب مودي بالتوسط في السلام

لافروف: سياسة الغرب تجر إلى حرب بين القوى النووية

رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الأرمني نيكول باشينيان

«وكالات» : صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بأن سياسة الغرب التي تستهدف احتواء روسيا خطيرة للغاية، مشيرا إلى أنها تنطوي على مخاطر الانزلاق إلى صدام مسلح مباشر بين القوى النووية.

وقال لافروف: «التكهنات غير المسؤولة بأن روسيا على وشك استخدام الأسلحة النووية ضد أوكرانيا، يتم إطلاقها باستمرار في الغرب»، بحسب قناة «آر تي» الروسية.

وأشار لافروف إلى أن موسكو كررت مرارا أنه لا يمكن أن يكون هناك رابحون في حرب نووية «ويجب ألا يتم إطلاق العنان لها أبداً».

وأضاف أن السياسيين الغربيين يعملون على شحذ الخطاب بشأن هذه القضية، وهم الذين يجب أن يسألوا عما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر في عام 2023.

وقال: «إننا نلاحظ بقلق بالغ الحملة الدعائية في الولايات المتحدة والغرب بشكل عام حول موضوع الأسلحة النووية».

ويشير المسؤولون الغربيون، الذين يناقشون إمكانية استخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا، إلى «بعض تصريحات القيادة السياسية لروسيا»، وخلص لافروف إلى القول: «في الواقع لم تكن هناك تصريحات روسية من هذا القبيل».

كما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مقابلة نشرتها وكالة تاس الروسية للأنباء أمس الثلاثاء إن روسيا لن تقترح أي مبادرات جديدة بشأن الأسلحة الاستراتيجية أو الضمانات الأمنية.

ودعا لافروف الغرب إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس فيما يتعلق بالمجال النووي «الشديد الحساسية».

من ناحيته توقع نائب رئيس مجلس الأمن الروسي دميتري مدفيديف أن يواجه الغرب مشكلات في الفترة القادمة، مشيراً إلى أن أبرز ما يتوقعه أن ينهار الاتحاد الأوروبي وأن تشهد الولايات المتحدة حرباً أهلية.

وكتب مدفيديف الاثنين عبر قناته على تطبيق تليغرام قائمة من 10 نقاط جاء فيها «يجب الجميع تقديم توقعات قبل العام الجديد. ويقدم العديد من الأشخاص فرضيات مستقبلية، ويتنافسون في اقتراح الافتراضات غير المتوقعة إلى حد بعيد أو حتى افتراضات سخيفة. فلنساهم أيضاً في هذا»، حسبما أفادت وكالة أنباء «تاس» الروسية.

وضمت قائمة توقعات مدفيديف ارتفاع سعر برميل النفط إلى 150 دولار ووصول سعر الألف متر مكعب من الغاز إلى 5000 دولار، وعودة المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي وانهيار التكتل بعد ذلك.

وتضم التوقعات أيضاً حرباً أهلية في الولايات المتحدة، واستقلال كاليفورنيا وتكساس لتصبحان دولتين مستقلتين وانتخاب إيلون ماسك رئيسا للولايات المتحدة ورفض التعامل باليورو والدولار كعملتين للاحتياطي العالمي.

من جهة أخرى أكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الإثنين، أنه طلب مساعدة الهند في وضع «صيغة سلام»، وذلك في مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء ناريندرا مودي.

وقال زيلينسكي على تويتر: «أجريت مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء ناريندرا مودي وتمنيت له رئاسة ناجحة لمجموعة العشرين».

وأضاف «جاء إعلاني عن صيغة السلام من تلك المنصة، والآن أعول على مشاركة الهند في تنفيذها».

من جانب اخر أبدى رئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان الثلاثاء، انزعاجه لفلاديمير بوتين من فشل الجنود الروس في ناغورنو قره باخ، في ضمان حرية الحركة في المنطقة المتنازع عليها مع أذربيجان.

وتتهم يريفان ناشطين أذر بقطع طريق حيوي منذ منتصف ديسمبر بين أرمينيا وناغورنو قره باخ الجبلية، التي انفصلت عن أذربيجان في مطلع التسعينيات، حيث يعبر السكان عن خشيتهم من أزمة إنسانية.

وقال باشينيان، خلال لقائه بوتين على هامش قمة زعماء الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي في سان بطرسبورغ شمال غرب روسيا، إن ممر لاتشين المغلق «يجب أن يكون تحت سيطرة قوات حفظ السلام الروسية، وأذربيجان ضمنت حرية حركة الركاب والبضائع» على هذا المحور.

وأضاف في بداية اللقاء الذي بثه التلفزيون الروسي «يبدو أن ممر لاتشين لا يخضع لسيطرة قوات حفظ السلام الروسية. وبالطبع أود مناقشة هذا الوضع والخيارات المطروحة».

من جهته، وعد بوتين باشينيان بـ«نقاش مفصل» حول ناغورنو قره باخ.

حضر الرئيس الأذري إلهام علييف أيضا قمة سان بطرسبورغ، ولكن لم يعلن أي لقاء علني مع باشينيان.

قال بوتين: «تمكنا من التحدث نحن الثلاثة» الإثنين، دون أن يوضح إذا تحدث باشينيان وعلييف بشكل مباشر، أو أنه أجرى محادثات منفصلة معهما.

وتتهم أرمينيا قوات حفظ السلام الروسية المنتشرة هناك منذ نوفمبر 2020 بالتقاعس، في الوقت الذي تصب فيه موسكو تركيزها على أوكرانيا.

من جهة أخرى قال وزير المالية الروسي أنطون سيليانوف إن عجز الموازنة في بلاده قد يتجاوز نسبة 2 في المئة المتوقعة في 2023، إذ ينال السقف السعري المفروض على الخام من إيرادات الصادرات الروسية، مما يضع عقبة مالية جديدة أمام موسكو التي تنفق بسخاء على حملتها العسكرية في أوكرانيا.

وقال سيليانوف للصحافيين في تصريحات أُجيزت للنشر أمس الثلاثاء «هل من المحتمل تسجيل عجز أكبر في الموازنة؟ هذا وارد إذا انخفضت الإيرادات عن المتوقع. ما هي المخاطر العام المقبل؟ مخاطر وقيود الأسعار».

وأضاف أن خفض حجم صادرات الطاقة أمر محتمل، في ظل تجنب بعض الدول التعامل مع روسيا بينما تسعى موسكو إلى فتح أسواق جديدة وهو ما سيحدد عائدات الصادرات الروسية.

وتابع سيليانوف قائلاً إن «السقف السعري له تأثير كبير لدرجة أنه لن تكون هناك إمدادات للدول التي حددته، وهذا يعني أنه ستكون هناك دول أخرى، نعم سترتفع التكاليف اللوجستية. ربما تتغير الخصومات تبعا لذلك».

وفي حالة تقلص أحجام الصادرات، قال سيليانوف إن «روسيا سيكون لديها مصدران للتمويل الإضافي وهما صندوق الثروة الوطني، الذي يحتوي على احتياطيات البلاد، والقروض».

واستدانت الحكومة بقوة خلال الربع الحالي بعد عدة شهور عجاف أعقبت قرار موسكو إرسال عشرات الآلاف من الجنود لغزو أوكرانيا في ما تصفها بأنها «عملية خاصة». وتتوقع روسيا الآن استخدام أكثر قليلاً من تريليوني روبل «29.24 مليار دولار» من صندوق الثروة الوطني خلال 2022 حيث يتجاوز الإنفاق الإجمالي 30 تريليون روبل وهو أكثر مما كان مخططا له في هذا العام في بادئ الأمر.

وقال سيليانوف «تغيرت ظروف الاقتصاد الكلي منذ بدء العملية العسكرية الخاصة، ارتفع التضخم واحتجنا لكميات كبيرة من الموارد لدعم الأسر».

ألمانيا تصدر أسلحة بأكثر من 8 مليارات يورو في 2022

دبابة ألمانية الصنع

«وكالات» : وافقت الحكومة الألمانية على صادرات أسلحة بقيمة 8.35 مليار يورو على الأقل على مدار عام 2022.

وسجلت صادرات الأسلحة بذلك ثاني أعلى قيمة لها في تاريخ جمهورية ألمانيا الاتحادية، بعد أن سجلت البلاد العام الماضي صادرات بقيمة 9.35 مليار يورو.

وبحسب رد وزارة الاقتصاد الألمانية على طلب إحاطة من النائبة البرلمانية عن حزب اليسار، سيفيم داجدلين، فإن أكثر من ربع الأسلحة والمعدات العسكرية التي تم تسليمها في الفترة من 1 يناير حتى 22 ديسمبر 2022 ذهب إلى أوكرانيا، التي تواجه الغزو الروسي لأراضيها.

وخلال مفاوضات الائتلاف الحاكم، دفع الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر في اتجاه خفض صادرات الأسلحة، ثم تغير هذا النهج مع الحرب الروسية في أوكرانيا. وتراجع المستشار الألماني أولاف شولتس عن التزامه بحظر تسليم أسلحة لمناطق الحروب، وذلك في خطابه التاريخي الذي ألقاه بعد أيام قليلة من بدء الحرب في 27 فبراير في خرق لمبدأ معمول به منذ عقود.

مقتل 3 عسكريين بعد تحطم مروحية في النيجر

«وكالات» : قتل 3 عسكريين الإثنين بعد تحطم مروحيتهم العسكرية فوق قاعدة للجيش النيجيري قرب مطار نيامي الدولي، وفق وزارة الدفاع في النيجر.

وقالت الوزارة في بيان: «تحطمت مروحية من طراز MI-17 للقوات المسلحة النيجيرية لدى عودتها من رحلة تدريب روتينية، أثناء هبوطها في مدرج عسكري في مطار نيامي».

وأضافت «للأسف قبل أفراد الطاقم الثلاثة، ضابط، وضابط صف من النيجر، ومدرب أجنبي، على الفور رغم جهود رجال الإنقاذ لاحتواء الحريق».

مسيرة في باريس لتكريم الأكراد ضحايا الهجوم العنصري

أكراد يتظاهرون في باريس تكريماً لضحايا هجوم الجمعة

«وكالات» : خرج المئات في مسيرة في باريس الإثنين، تكريماً للأكراد الثلاثة الذين قتلوا بالرصاص يوم الجمعة قرب مركز ثقافي كردي، فيما عُرض الفرنسي الذي أقر بأنه «عنصري» على قاضي تحقيق للنظر في إصدار لائحة اتهام ضده.

وفتح المتقاعد، 69 عاماً، النار الجمعة أمام مركز ثقافي كردي وسط باريس ما أسفر عن مقتل ثلاثة هم أمينة كارا القيادية في الحركة النسائية الكردية في فرنسا، ورجلان أحدهما الفنان اللاجىء السياسي مير بيرو‌ير.

وأصيب ثلاثة، إصابة أحدهم خطيرة، لكن حياتهم ليست في خطر وغادر أحدهم المستشفى. و5 من الضحايا الستة يحملون الجنسية التركية، والسادس فرنسي.

وخلف الهجوم صدمة في أوساط الجالية الكردية التي أدانت العمل «الإرهابي» واتهمت تركيا.

وانطلق الموكب ظهراً نحو شارع لافاييت في الدائرة العاشرة حيث قُتلت ثلاث ناشطات من حزب العمال الكردستاني في 9 يناير 2013 في باريس في جريمة لم تكشف ملابساتها بعد.

من جهتها، استدعت أنقرة الإثنين سفير فرنسا بدعوى «دعاية مناهضة لتركيا» من نشطاء من حزب العمال الكردستاني بعد الهجوم.

وردد المتظاهرون بالكردية «شهداؤنا لا يموتون»، وبالفرنسية «نساء .. حياة .. حرية» مطالبين «بالحقيقة والعدالة».

وقالت شابة كردية جاءت للتظاهر من روتردام طالبة حجب هويتها خوفاً من الانتقام: «قررنا المجيء فور سماعنا بهذا الهجوم الإرهابي الجمعة، نخاف الجالية التركية وأجهزة الاستخبارات».

تأكد الدافع العنصري، بعد أن أقر الفرنسي وهو سائق قطار متقاعد قبل إنه يعاني من اكتئاب ولديه «ميول انتحارية»، للمحققين بأنه كان دائماً «يشعر برغبة في قتل مهاجرين أجانب» منذ تعرض منزله للسطو في 2016، وفق مدعية باريس لور بيكوو.

وتوجه الرجل في بادئ الأمر في وقت مبكر من صباح الجمعة إلى سان دوني، وهي منطقة شعبية شمال باريس، حاملاً مسدساً «لقتل أجانب».

وأوضحت المدعية أنه «قرر بعدها الامتناع عن إطلاق النار لأنه لم يكن هناك عدد كاف، وبسبب ملابسه التي لن تساعده على إعادة تلقيم سلاحه بسهولة».

وعاد بعدها إلى منزل والديه ثم خرج قبل الظهر متوجهاً إلى الحي الذي يضم المركز الثقافي الكردي وفتح النار.

وذكرت وزارة العدل، أنه «أكد أنه ناقم على المهاجرين وهاجم أشخاصاً لا يعرفهم موضحاً أنه غاضب من الأكراد لأنهم أسروا مقاتلين أثناء محاربتهم داعش بدل تصفيتهم»، و«كان ينوي استخدام كل الذخيرة التي كانت معه والانتحار بآخر رصاصة» لكن أشخاصاً سيطروا عليه قبل أن تعتقله الشرطة.

ولم تسمح العناصر الأولى للتحقيق بإثبات «أي صلة بتطرف أيديولوجي». وقال المتهم إنه اشترى سلاحه قبل 4 أعوام سنوات من عضو في نادي الرماية.

وسبق له أن أدين لحمله سلاحاً غير مرخص وبتهمة العنف المسلح ضد لصوص. واتهم في ديسمبر 2021 بعنف مسلح مع سابق تصور وتصميم بدوافع عنصرية بعد الاشتباه في طعنه مهاجرين في مخيم بباريس.

وبعد أن ظل في الحبس الاحتياطي عاماً، أطلق سراحه في 12 ديسمبر.

وأثار استبعاد فرضية الهجوم الإرهابي مشاعر غضب واستنكار.

ونظمت تظاهرات السبت تكريماً للضحايا تخللها أحياناً عنف وتخريب في باريس، ومرسيليا، وبوردو.